الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

24 **جماد أول** 1437 –3 **مارس** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

جمعية حقوق الإنسان بجدة تستضيف ندوة "تصوير الطفل بين المسموح والممنوع" اليوم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 جماد ول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1134009

جدة - ياسر الجاروشة

تستضيف جمعية حقوق الإنسان في مقرها بجدة ندوة عنوانها "تصوير الطفل بين المسموح و الممنوع" اليوم الخميس، وتأتي هذه الندوة ضمن فعاليات فريق "طفولة آمنة التطوعي".

ويقدم الندوة نخبة من المتخصصين لقراءة جوانبها الهامة والتي تعطي جانباً من التعامل مع الأطفال الذين يرصدون يومياتهم من خلال برامج التواصل الاجتماعي، حيث يقرأ د. عثمان الشتيوي رؤيته حول ذلك من الناحية الشرعية، بمشاركة المتخصص في القانوني ماجد الفيصل، والتربوية عائشة عادل، والمستشارة الاجتماعية نسرين طه.

وتعتبر هذه الندوة خارطة للتعامل الأسري مع أطفالهم الذين اشتهروا بنشر يومياتهم ونشر مقاطع الفيديو ورصد جميع تحركاتهم بشكل منتظم ومستمر، ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي على المستوى المحلي والعربي والعالمي، وقد تم تخصيص عنوان الندوة استنادا للوقائع التي حدثت خلال الفترة الزمنية الماضية والتي اشتهروا من خلالها أطفال كثيرون إيجاباً أو سلباً بسبب تلك المقاطع وحازوا على عدد مشاهدات خيالية في فترة وجيزة بعد انتشار مقاطعهم عبر العالم الرقمي.

أمام مجلس حقوق الإنسان بمقر الأمم المتحدة في جنيف.. د. العيبان: المملكة تؤكد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 24 جماد ول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160303/ln64.htm

جنيف - واس:
أكدت المملكة العربية السعودية، في كلمتها أمام مجلس حقوق الإنسان بمقر الأمم المتحدة في جنيف التي ألقاها معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في أعمال الدورة الواحدة والثلاثين رفيعة المستوى الدكتور بندر بن محمد العيبان، التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، انطلاقاً من منهجها المستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية هذه الحقوق. وقال العيبان إن: هذه الدورة تنعقد في ظل تحديات جسيمة تمس حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، وفي ظل ما يشهده العالم ولا سيما في منطقتنا الشرق الأوسط من تدهور واسع للأمن والاستقرار وتزايد للاقتتال والصراع والإرهاب، الأمر الذي يدعونا لمزيد من الإصرار على بذل كل الجهود الممكنة لحل هذه الصراعات وحماية المدنيين. وشدد العيبان على ترابط حقوق الإنسان وعالميتها، ولكن ذلك لا يغيب أيضاً أن تنوع القيم والثقافات هو رافد مهم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وليس سبيلاً لفرض نظرة أحادية في هذا المجال. وقال العيبان في كلمته: تنعقد هذه الدورة وما يزال الشعب السوري يعاني من أكبر كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، وما زال المجتمع الدولي عاجزاً عن إنقاذ الشعب السوري من القتل والدمار والتهجير التي فرضها عليه نظام الأسد الجائر الذي تجرد من الإنسانية، إضافة للانتهاكات البشعة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش وحزب الله، في مأساة ذهب ضحيتها أكثر من ثلاثمائة ألف قتيل، وشردت أكثر من اثني عشر مليون سوري. وأضاف العيبان: تجدد المملكة الدعوة لإيجاد حل سياسي شامل يخرج سوريا من أزمتها ويمكّن من قيام هيئة انتقالية لا يكون للأسد ونظامه دور فيها، ويضمن وحدة سوريا واستعادة الأمن والاستقرار فيها. وأكد العيبان في كلمته ترحيب المملكة بقرار وقف إطلاق النار، وتأمل أن يتم احترامه, وأن يشمل ضماناً لوصول المساعدات الإغاثية والطبية لجميع المناطق السورية دون استثناء. وجدد العيبان دعوة المملكة لتعزيز الدعم المادي والعيني للاجئين السوريين لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وتخفيف معاناتهم. وبين أن المملكة أعلنت عن تقديم 100 مليون دولار أثناء انعقاد مؤتمر المانحين الرابع في شهر فبراير الماضي؛ ليبلغ مجمل المساعدات الإنسانية التي قدمتها المملكة ما يزيد عن 780 مليون دولار. وأوضح أن المملكة استقبلت منذ بداية الأزمة السورية نحو مليونين ونصف مليون موان سوري، ومنحت الإقامة النظامية لمن أراد البقاء منهم في المملكة، كما أتاحت لهم فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم، وسهلت لمن أراد منهم التوجه لبلدان أخرى. وحول الوضع في اليمن قال العيبان: إن الانتهاكات والجرائم الخطيرة التي ترتكبها ميليشيات الحوثي وصالح في اليمن لا زالت مستمرة داخل الأراضي اليمنية، وفي المناطق الجنوبية من المملكة المحاذية للحدود اليمنية، حيث يتم استهداف المدنيين بالقتل والخطف ونهب الممتلكات وحصار المدن والتجمعات المدنية وإعاقة قوافل المعونات الإغاثية. وأوضح العيبان في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان أن الحكومة الشرعية في اليمن تمكنت بمساعدة قوات التحالف لدعم الشرعية، من استعادة مناطق واسعة مما أسهم في تعزيز الأعمال الإنسانية والإغاثية على نحو أفضل. وأضاف: إن المملكة ودول التحالف مستمرة في تكثيف التنسيق مع المنظمات الدولية من أجل تقديم وإيصال المساعدات الإنسانية لليمن، ويقوم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والذي عقد العديد من الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية، بدور ريادي في تقديم المساعدات للشعب اليمني الشقيق مباشرة أو عبر منظمات الإغاثة الدولية، كما تم تصحيح أوضاع اليمنيين المتواجدين بشكل غير قانوني في المملكة، وعددهم أكثر من نصف مليون مواطن يمني، لتمكينهم من العمل والحصول

على الرعاية الطبية وفرص التعليم. وأعرب العيبان عن أمل المملكة في إيجاد حل سياسي مبني على المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن رقم 2216. بما يضمن لليمن أمنه واستقراره. وحول ما يعانيه الشعب الفلسطيني قال العيبان: إن معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة بسبب ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني واعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم المنازل وبناء المستوطنات، في انتهاك فادح لحقوق الإنسان، وتحد واضح لإرادة المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولي، ويؤكد وفد بلادي مجدداً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ووقف الانتهاكات التي يتعرض لها ووقف بناء المستوطنات على أراضيه المحتلة، وإعداد نظام لحمايته وفق بنود القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وجدد العيبان في كلمته دعوة المملكة للمجتمع الدولي التصدي للإرهاب، وقال: لقد عانت المملكة من الإرهاب الذي ذهب ضحيته العشرات من الأبرياء. وتواصل المملكة جهودها في مكافحة الإرهاب بكل الوسائل المتاحة، وتقديم الإرهابيين للعدالة حماية لأمنها واستقرارها، واستيفاء لحقوق الضحايا الأبرياء الذين أُزهقت أرواحهم جراء العديد من الأعمال الإرهابية الشنيعة. وأضاف لقد دعت المملكة المجتمع الدولي إلى التعاون الفعال لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب من خلال المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، كما قادت المملكة تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وتنسيق الجهود في هذا الإطار. وأكد العيبان في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان على أن حماية حقوق الإنسان تقتضي مواجهة جرائم الكراهية والعنصرية وازدراء الأديان والمعتقدات ورموزها، حيث تتزايد ممارسات العنف والاعتداء على الأقليات المسلمة، ومن ذلك ما تواجهه أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار من جرائم ضد الإنسانية، بسبب الكراهية والعنصرية، والإسلامو فوبيا وجميع ما يتصل بذلك من تعصب وحول التطورات التي تشهده المملكة العربية السعودية قال العيبان إن عملية الإصلاح والتطوير المستمرة التي تجري في المملكة، تعكس إيماناً راسخاً بأهمية التنمية الشاملة التي تركز على الإنسان باعتباره محور التنمية الأساس. وأضاف: لقد شملت عملية التطوير العديد من المجالات التنموية المتصلة بحقوق الإنسان، ومن ذلك القضاء، والاقتصاد والتنمية، وتوسيع مشاركة المرأة، مع الاستمرار في تعزيز متانة الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان، حيث تلقى عناية واهتماماً بالغين من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الذي أصدر العديد من الأوامر في هذا الشأن، ومنها إنشاء مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها. كما صدر نظام حماية الطفل ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وشدد العيبان في كلمته على استقلال القضاء وضرورة احترام الأنظمة القضائية وعدم جواز التدخل بسير القضاء أو إجراءاته أو أحكامه وبناء على هذا المبدأ فإن المملكة لا تقبل التدخل في قضائها واستقلاله. وقال: تستمر جهود المملكة في تطوير مرفق القضاء، وتعزيز الإجراءات القضائية وميكنتها، وتحسين البيئة العدلية. كما أن برامج تأهيل وتدريب القضاة مستمرة وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان التي انضمت إليها المملكة، ويجري العمل حالياً على إعداد مدونةتشمل أحكام الفقه الإسلامي في الأحوال الشخصية والجرائم والعقوبات. وأود التأكيد هنا مجدداً على ما توليه بلادي من اهتمام لمراعاة مبدأ الاستقلال الكامل للقضاء، وعلى ضرورة احترام الأنظمة القضائية، وعدم جواز التدخل بسير القضاء أو إجراءاته أو أحكامه وبناء على هذا المبدأ فإن المملكة لا تقبل التدخل في قضائها واستقلاله. وفي إطار تمكين المرأة السعودية، قال لقد حققت المرأة السعودية مزيداً من النجاحات كان آخرها مشاركتها في انتخابات المجالس البلدية الأخيرة، وفوزها بالعديد من المقاعد في هذه الانتخابات، لتقوم بدورها في التنمية بكل كفاءة وفاعلية. كما تستمر جهود تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

المملكة وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الخميس 24 جماد ول 1437هـ - 3 مارس 2016م
https://www.alsharq.net.sa/2016/03/03/1487607

رأي الشرق

بينما تتقاذف عديد من وسائل الإعلام المغرضة والممولة من جهات تملك مصالحها الخاصة لتشوية صورة المملكة العربية السعودية في الخارج، محاولة النيل من القيادة الحكيمة للبلاد، التي استطاعت خلال العقود الماضية القفز بالمواطن من حالة مستهلك إلى منتج، وأن تجعل المواطن السعودي اليوم موجودا في أفضل المؤتمرات العلمية والعالمية، مقدماً لرؤيته التي من خلالها يستطيع خدمة بلاده والعالم في كافة المجالات.

وقد شهدت قاعات مجلس حقوق الإنسان أمس الأول في جنيف جلسات على هامش الدورة الـ 31 للمجلس، وقد حضرت هيئة حقوق الإنسان عبر رئيسها الدكتور بندر العيبان والوفد المرافق له، حيث قدم العيبان تقرير المملكة حول حقوق الإنسان ضمن كلمته التي قال فيها بأن «التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي ينطلق من منهجها المستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية هذه الحقوق» وأشار ضمن كلمته أيضاً إلى أن «عملية الإصلاح والتطوير المستمرة، التي تجري في المملكة تعكس إيمانًا راسخًا بأهمية التنمية الشاملة التي تركز على الإنسان باعتباره محور التنمية الأساس».

وفي ظل غياب الحريات في الدول التي تدعي الديمقراطية وتعقد محاكمات سرية نجد بأن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي المواطن كافة حقوقه من خلال تقديم المحاكمات العادلة والعلنية وتمنح المتهمين في قضايا الإرهاب والمتورطين فيها حق الدفاع عن أنفسهم في المحاكم التي تعقد بشكل دائم، وتحضرها كافة الوسائل الإعلامية التي تقوم بتغطية مثل هذه القضايا المتعلقة بالإرهاب وغيره، وهذا ما لا نسمعه في كثير من الدول العربية التي ادعت بأنها تطبق الديمقراطية ولكنها تخضع للحكم العسكري مدعية بأن الظروف لا تسمح بذلك.

كما أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين أيضا اهتمامها بقضايا المرأة ومشاركاتها الانتخابية حيث شاركت في المجالس البلدية وقد جاء ضمن كلمة رئيس هيئة حقوق الإنسان في جنيف العيبان بأن المرأة «حققت مزيدا من النجاحات كان آخرها مشاركتها في انتخابات المجالس البلدية، وفوزها بعديد من المقاعد في هذه الانتخابات، لتقوم بدورها في التنمية بكل كفاءة وفاعلية، كما تستمر جهود تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان».

من خلال مجلس حقوق الإنسان الذي أقيم في جنيف قدمت المرأة طعنة لجميع الأفواه التي تحاول تشويه صورة المملكة خارجياً من خلال المنظمات الدولية، وهي مخترقة من قبل جهات مشبوهة تدعي تمسكها بحقوق الإنسان وهي أبعد ما تكون عن ذلك.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"نزاهة" تكسب قضية "تزوير" ضد موظفين في "جامعة الباحة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14279428

الرياض - «الحياة»
أيدت محكمة الاستئناف الإدارية في محافظة جدة في منطقة مكة المكرمة، الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في منطقة الباحة، القاضي بإدانة أربعة موظفين في جامعة الباحة، بتهمة التزوير، وسوء الاستعمال الإداري، واستغلال النفوذ الوظيفي، لإصدارهم شهادات خبرة، وعقود مزورة لعاملين في الجامعة، وتثبيت أقاربهم للعمل في الجامعة بطرق غير نظامية.
وقال المتحدث باسم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عبدالرحمن العجلان: «إنه ورد للهيئة بلاغ من مواطنة عن تثبيت مواطنين على وظائف في الجامعة من دون أن يعملوا في الجامعة، سواءً بعقود أم على البنود».
وأضاف: «إن نزاهة - بحكم مهماتها واختصاصاتها - تحرّت وتحققت مما تضمنه البلاغ، واتضح لها أن الجامعة سبق أن رفعت بتلك المخالفات إلى هيئة الرقابة والتحقيق، التي ترافعت بشأنها أمام القضاء، وأفادت بدورها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بصدور قرار محكمة الاستئناف الإدارية القاضي بتأييد الحكم الصادر من المحكمة الإدارية في الباحة، التي حكمت بالسجن على المدانين الأربعة، وتغريمهم مبالغ مالية، نظير ما نسب إليهم من تزوير، وسوء الاستعمال الإداري، واستغلال النفوذ الوظيفي».
وذكر المتحدث للهيئة أن «نزاهة» إذ توضح ذلك انطلاقاً من التأكيد على مبدأ الشفافية، وحماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صورة ومظاهرة وأساليبه، وفقاً لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة، فإنها تأمل من المواطنين والمقيمين التعاون معها، والإبلاغ عن أية شبهة فساد، وفقاً لطرق الإبلاغ التي وفرتها الهيئة، باعتبارهم أحد الشركاء المهمين في القضاء على جرائم الفساد.

توقيف أكثر من 12 ألف متسول خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14279431

الدمام - شادن الحايك
قدرت جهات مختصة عدد المتسولين الذين تم القبض عليهم خلال عام على مستوى المملكة 12.400 متسول، يشكل السعوديون 13 في المئة منهم.
وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية أربع خدمات لمكافحة التسول من خلال مكاتب المتابعة الاجتماعية، وهي استضافة المتسول السعودي المقبوض عليه، وبحث حالته اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وطبياً، وتقديم الخدمات التي تتوافق مع وضعه، والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة أسباب ممارسة التسول. كما يقوم قسم رعاية الأيتام بمكاتب المتابعة الاجتماعية بمتابعة الأبناء المحتضنين، ويوفر لهم الخدمات المتاحة من الدولة كافة لأجل التواصل مع المجتمع بشكل

راقي بعيداً عن العزلة والتمييز لحاجتهم النفسية والاجتماعية، إضافة إلى متابعة الأبناء المحتضنين لدى الأسر الحاضنة بشكل دائم في جوانب حياتهم الأسرية كافة مع الأسر الحاضنة، وعمل زيارات ميدانية للوقوف على حل أية مشكلة بين الطرفين.

أما على المستوى الدراسي فيقوم قسم رعاية الأيتام بمتابعة الأبناء من ناحية المستوى الدراسي بشكل مستمر لحل أية مشكلة تواجههم، وتذليل الصعوبات كافة التي تقف في طريقهم، فضلاً عن متابعة الأبناء على المستوى الصحي والنفسي، إذ توفر الدولة لهم العلاج المجاني بالتأمين الطبي، كما تتم المتابعة على المستوى المالي في حال رغبة الأسرة الحاضنة الحصول على مساعدة لزيادة دخلها الشهري بما يتعلق بالابن المحتضن، إذ يقوم المكتب بتسهيل الأمور ومخاطبة الجهات ذات الاختصاص ومتابعة الأمور عن قرب حتى يتم إصدار قرار صرف للأسرة المعنية من خلال الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي ومؤسسة تمكين الخيرية، علماً بأن الدولة مهتمة وحريصة بتقديم مكافأة شهرية للابن المحتضن لدى الأسرة الحاضنة.

الحياة
AL HAYAT

الشورى يقرّ "حقوق ذوي الإعاقة".. ويسقط توصية "زيادة أعداد الاكتتابات"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14278379

الرياض - هليل البقمي

أقرّ مجلس الشورى في جلسته الاعتيادية أمس الموافقة على مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة وفق مقترح تقدم به عدد من الأعضاء استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، يتضمن تعديل نظام رعاية المعوقين، وينص مشروع النظام الجديد على أن تكفل الدولة حقوق ذوي الإعاقة في المجالات الصحية والتعليمية والتربوية والرياضية والثقافية والعلمية والتأهيل والعمل. كما نص مشروع النظام على إنشاء هيئة عامة لشؤون ذوي الإعاقة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ترتبط برئيس مجلس الوزراء. وتختص برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة وتنظيم شؤون ذوي الإعاقة وضمان جودة الخدمات المقدمة لهم، كما تختص بحث الأفراد والمؤسسات على تقديم الدعم المادي والمعنوي لبرامج الإعاقة وتشجيع العمل التطوعي لخدمة المعوقين.

وطالب المجلس هيئة السوق المالية خلال مناقشته تقريرها السنوي بالإسراع في استكمال الإجراءات اللازمة لإدراج سوق الأسهم السعودي في مؤشر (إم إس سي آي) للأسواق الناشئة والإفصاح عن أكبر 20 مالكاً لكل شركة من الشركات المدرجة بالسوق، كما طالبها بتنشيط أدوات الدين «كالسندات والصكوك» وتنويعها عند قيم تكون بمتناول الأفراد والمؤسسات، كما دعاها إلى العمل على ترسيخ ثقافة الحوكمة وأهمية الالتزام بمبادئها وقواعدها لدى كبار التنفيذيين وأعضاء مجالس إدارات الشركات، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية التي تقدم بها عضو المجلس الأستاذ نايف الفهادي.

وقال اللواء علي التميمي خلال مداخلة له حول هذه التوصية: «المتداولون البسطاء لا تعنيهم الحوكمة، وما يعنيهم هي أموالهم المتداولة في السوق»، مضيفاً أن «ما يحدث في سوق الأسهم السعودية، التي تعد واجهة لاقتصاد البلاد غير واقعي».

وأفاد بأن جميع الأسواق العالمية لديها أنظمة وضوابط، وتعتمد أنظمة وقائية في حال هبوط أو ارتفاع سوق الأسهم أو أي سهم بنسب مفاجئة، وبشكل غريب، إذ توقف التداول وتنظر في أسباب هذا التغير المفاجئ، قبل أن تعيد التداول بعد التأكد من أسباب ذلك. مستشهداً بما حدث في السوق الصينية قبل شهرين وإيقاف التداول بسبب الهبوط الذي حدث فيه.

وبيّن أن هناك أسهم في السوق السعودية صعدت من 25 ريالاً إلى 400 ريال من دون أن يعلق أي مسؤول على ذلك، وعادت بعد فترة إلى الهبوط والوصول إلى الـ 25 ريالاً، مشيراً إلى أن ما يحدث في سوق الأسهم السعودية يجب أن تتم مراجعته، إذ إن هناك أسهماً كانت قوية والآن لا تساوي ريالات. مضيفاً: «أتطلع من اللجنة إلى دعوة رئيس هيئة سوق

المال وتداول أو وزير المالية لتفسير ما يحدث في هذه السوق، التي تعد واجهة لواحد من بين أقوى 20 اقتصاداً في العالم».

من جهته، أسقط تصويت الأعضاء توصية إضافية تقدم بها الدكتور منصور الكريديس، تطالب بزيادة أعداد طرح أسهم الشركات للاكتتاب العام، لعدم الملاءمة.

كما وافق المجلس على أربع توصيات تقدمت بها لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، واستشهد رئيس اللجنة خلال قراءة التوصيات بقول نزار قباني لطه حسين «ارم نظارتيك ما أنت بأعمى، إنما نحن جوقة العميان»، بعد وصف أحد الأعضاء ملاحظاتها حول تقرير هيئة الإذاعة والتلفزيون بالهزيلة. وتضمنت التوصيات التي أقرها المجلس مطالبات للهيئة بالعمل على توفير الاعتمادات المالية المناسبة للتوسع النوعي في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني، بما يسهم في تعزيز الانتماء وترسيخ القيم ومعالجة المشكلات التي تواجه الأسرة السعودية بمختلف أفرادها. والعمل على إعادة هيكلة القناة الثانية الناطقة باللغة الإنكليزية لتطويرها وتقديم الصورة الحضارية للسعودية وثقافتها، لتصبح مرآة إعلامية جاذبة للمشاهدين.

يُعلق عودة المتقاعدين العسكريين للخدمة

< أثار رفض لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشورى لتوصية تقدم بها العضو حماد آل فهاد وفق المادة 23 من نظام المجلس تتعلق بمقترح مشروع نظام التأهب الوطني الذي ينص في أحد بنوده على عودة العسكريين المتقاعدين إلى الخدمة في حال دعت الحاجة إلى ذلك، وإنشاء قاعدة بيانات لهؤلاء المتقاعدين، وعللت اللجنة رفضها إلى عدم الحاجة إلى هذا النظام لأن جميع القطاعات لا تشكو من نقص في الضباط والأفراد، وأن التطور الحديث للأسلحة والمعدات الحديثة يُقلل الحاجة إلى زيادة أعداد الأفراد.

وحظيت توصية اللجنة بمداخلات من عدد من الأعضاء كان من أكثرها حدّة اللواء ناصر العتيبي الذي بدأ حديثه مستغرباً رفض اللجنة لهذه التوصية، وعدم دراسة هذا النظام الذي جاء في وقته - على حد وصفه - مطالباً الأعضاء بالتصويت على دراسته. وأضاف خلال مداخلته: «لم نكن أحوج إلى مثل هذا التأهب والنظام مثل ما نحن عليه الآن»، مستشهداً بالتحالف الاسلامي، لافتاً إلى أن الأولى أن يكون التجهيز داخلياً.

وأوضح أن مبررات اللجنة غير كافية، إذ ذكرت أن المتقاعدين لا يملكون معلومات حديثة ولا يجيدون حمل السلاح معلقاً «لله العجب»، كما رد على رأي اللجنة بأن القوات المسلحة لا تحتاج إلى ذلك في الوقت الحالي متعجباً متى تكون الحاجة إذاً؟

ولفت إلى قول اللجنة بأن الدول المتقدمة ليس لديها ذات التوجه، لأن تلك الدول تمتلك جيوشاً احتياطية. وفي ما يتعلق بأن التجهيزات والأسلحة الحديثة تقلل من الحاجة إلى العنصر البشري، أوضح العتيبي أن ذلك غير صحيح، وأن أساس القوات البرية هي المشاة، التي تعتمد على القوى البشرية بشكل كبير.

وفي ختام الجلسة حسم التصويت النقاش بإقرار تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشروع النظام المقترح دراسة شاملة ومعمقة، ورفع تقريرها بشأنه إلى المجلس لمناقشته، واتخاذ القرار المناسب بشأن مشروع النظام المقترح.

828 ألفاً يستفيدون من "الضمان"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14278377

الدمام - شادن الحايك

استفاد العام الماضي 828 ألف شخص من الضمان الاجتماعي على مستوى المملكة، فيما بلغ عدد التابعين للمستفيدين من المعاش 1,737 مليون شخص، وعدد المستفيدين من المساعدات المقطوعة 337 ألفاً.

وتقدم خدمات الضمان الاجتماعي عبر 116 مكتباً على مستوى المملكة، في حين تم دعم 12 ألف أسرة منتجة ضمن البرامج المساندة لـ 1,200 مليون مستفيد، وفق إحصاء صادر عن الشؤون الاجتماعية. وتستحق فئات عدة المعاش

الضماني، وهي: الأرامل، والأيتام، والمعوَّقات، والمطلقات، وأسر السجناء، وأسر مدمني المخدرات، والأسر المهجورة والمتغيب عنها زوجها، والسعودية أرملة الأجنبي، والمرأة التي لم يسبق لها الزواج، ومن بلغ سن الشيخوخة من الرجال، والعاجز عن العمل عجزاً دائماً، والعاجز عن العمل موقتاً.

وبلغ الحد المانع من الحصول على المعاش الشهري 2001 ريال، أما البرامج المساندة فتضم برنامج المساعدات الرمضانية، وهي مبالغ نقدية مقطوعة تودع في حسابات المستفيدين، وتصرف كل سنة لمن ليس لهم دخل سوى المعاش الشهري، وكل عامين لمن لديها دخل إضافي، وتصرف المساعدات الرمضانية المقطوعة لغير المشمولين بمعاش الضمان الاجتماعي كل عامين لمن لديها دخل ثابت وفق الحد المانع، البالغ للفرد الواحد 3000 ريال، وهناك برنامج الدعم التكميلي، ويستهدف المواطنين من سن الـ 18 حتى الـ39 على ألّا يتجاوز دخله الشهري 1725 ريالاً، ولديه أسرة لا تقل عن اثنين بمن فيهم العائل، إضافة إلى برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء، ويقدم للمستفيدين من المعاش الشهري من طريق حسم جزء من الفاتورة بحسب عدد أفراد الأسرة المشمولين بالمعاش، ويصل مقدار الحسم إلى 79 ريالاً، ويزيد مع زيادة عدد الأفراد، فضلاً على برنامج «الحقيبة والزي المدرسي» البالغ قيمته 120 ريالاً للفرد، وهو يصرف بداية كل فصل دراسي، إلى جانب برنامج الفرش والتأثيث، الذي يتم التعامل معه ضمن ضوابط محددة.

وفي السياق ذاته تشارك وزارة الشؤون الاجتماعية بجناح في معرض الدفاع المدني لهذا العام، الذي يقام في معارض الظهران الدولية، ويقدم الجناح خدمات الاستفسار عن استحقاق معاش الضمان الاجتماعي، إضافة إلى الخدمات الأخرى في الضمان، وذلك عبر النظام الخاص بالوزارة، ويعمل عليه موظفو الضمان الاجتماعي.

يذكر أنه تم إنشاء الضمان الاجتماعي بمرسوم ملكي عام 1382هـ، بهدف تنظيم مساعدة الفئات الفقيرة المحتاجة من الأسر والأفراد ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز، ويكفل لهم حداً أدنى من العيش الكريم، ويوفر لهم حياة كريمة.

• بر السديرة" تبدأ صرف المساعدات للفقراء والأرامل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133944

بدأت جمعية البر الخيرية بالسديرة صرف مبلغ 300 ألف ريال من أموال الزكاة المجمعة من المحسنين، وبلغ عدد الأفراد المستحقين للزكاة 1260 فردا ما بين أرامل ومطلقات وأيتام وفقراء.

كما وزعت الجمعية أيضاً ثلاثة كراسي كهربائية متحركة للمعاقين، وسريرين طبية للمرضى المسجلين بالجمعية بتكلفة تزيد على 25 ألف ريال، بدعم كريم من المؤسسة الخيرية لوالدة الأمير ثامر بن عبدالعزيز آل سعود.

وأفاد رئيس الجمعية الشيخ سعد بن عبدالله الوذيناني، بأنه بعد تفقد حالات الفقراء والمحتاجين بالمنطقة تبين شدة احتياجهم إلى الأجهزة الكهربائية والمنزلية الضرورية، وعلى الفور قرر مجلس الإدارة شراء وصرف هذه الأجهزة والتي بلغت تكلفتها 63 ألف ريال، بدعم كريم من مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية.

أكدت أن إدراج برامج صحة المرأة بالنظام الصحي تضمن الرعاية الشمولية

د. منى آل مشيط: من حق الزوجة إجراء عملية قيصرية دون موافقة زوجها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1133991

الرياض – محمد الحيدر

أكدت د. منى عبدالله آل مشيط عضو مجلس الشورى وأستاذ واستشاري أمراض طب النساء والتوليد بكلية الطب بجامعة الملك خالد، أنه من حق الزوجة الموافقة على العملية القيصرية أو الاسعافية دون الرجوع لموافقة الزوج أو ولي الأمر وقالت:" إن نظام مزاولة مهنة الطب البشري والأسنان تؤكد أن مثل هذه العمليات ليست واجبة أخذ موافقة ولي الأمر إلا في حالة عملية ربط الأنابيب أو استئصال الرحم لأسباب طبية، فيما عدا ذلك يكتفى بتوقيع المريضة على إجراء العملية".

جاء ذلك في تصريحات ل "الرياض" لدى مشاركتها بورقة طرحتها بعنوان "التمكين الصحي للمرأة إقليمياً وعالمياً وأبعاده القانونية" في المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض، الذي اختتمت فعالياته مؤخرا بالعاصمة الرياض.

واقترحت آل مشيط في ورقتها إضافة برامج صحة المرأة للنظام الصحي وقالت إن الهدف من ذلك هو تقديم الرعاية الصحية الشمولية في مختلف جوانب صحة النساء التي لا تقتصر على سنوات الإنجاب، والتوسع في الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية للأمراض غير السارية المتزايدة بين النساء، خصوصاً خلال سنوات ما بعد الإنجاب، والإسهام في التقليل من التكاليف العلاجية العالية للأمراض المسببة لوفيات النساء كسرطانات الرحم والثدي وأمراض القلب عن طريق برامج صحة المرأة الوقائية والعلاجية المبكرة، وتحسين الأنماط الصحية للنساء، خاصة المسنات مما ينعكس إيجاباً على حياتهن الاجتماعية والعائلية.

ولفتت إلى أن الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية تركز على الصحة الإنجابية "رعاية الأمومة والطفولة" ولا تراعي الاحتياجات الصحية المختلفة لمراحل عمر المرأة من البلوغ إلى 18 عاما ومن 19 إلى 45 عاماً وأكبر 45 عاماً.

وأشارت إلى أن النساء يتأثرن بالأمراض غير السارية بسبب زيادة عددهن في المراحل العمرية المتقدمة، إضافة إلى أن صحة المسنات من ذوات الاحتياجات الخاصة من فاقدي السمع والبصر وذوات الإعاقات تحتاج برامج خاصة بصحة المرأة. وبينت أن عدم وجود برامج وقائية وعلاجية مخصصة للنساء في مرحلة سن النضوج وما يرافقها من تغيرات فسيولوجية وصحية، وتزايد الوفيات الناتجة عن السرطانات التي تصيب النساء.

واعتبرت آل مشيط، إدراج صحة المرأة في النظام الصحي من أهم حقوق المرأة الصحية، مستشهدة بأن من الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة (1436-1437ه) (1440/1441ه)، الهدف الثالث عشر فقرة (13-10) تحقيق مزيد من الرعاية الموجهة لتحسين صحة المرأة، وبذلك إضافة برامج صحة المرأة للنظام الصحي يحقق تطبيق خطة التنمية العاشرة .

وتابعت:" إن إقرار برنامج لصحة المرأة يتماشى مع الهدف الثالث والرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة التي عقدت عام (٢٠٠٠م)، الذي وقعت عليه المملكة وحققت المملكة في مجال تطبيق الأهداف الإنمائية الألفية المتفق عليها دوليا العديد من تلك الأهداف وفقا للتقارير الوطنية والدولية، ولا تزال تسعى جاهدة لتحقيق ما تبقى من الأهداف الألفية قبل نهاية العام ٢٠١٦م.

وقالت:" التمكين الصحي للمرأة تم الاهتمام به بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً، والقطاع الصحي في المملكة الحكومي والخاص شهد تطورا في خطط التنمية المتتابعة بفضل من الله ثم بفضل الجهود الحثيثة للدولة في دعم هذا القطاع الحيوي.

"السديس" يبحث تطوير الخدمات المقدمة لـ "ذوي الاحتياجات"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/663570

محمد رابع سليمان ـ مكة المكرمة
بحث الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام، والمسجد النبوي، الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، سبل تطوير الخدمات التي تقدمها الرئاسة، لذوي الاحتياجات الخاصة، مشددًا على أنه يتم بذل أقصى جهد؛ لخدمة هذه الفئة العزيزة.
جاء ذلك خلال استقبال السديس وفدًا من ذوي الاحتياجات الخاصة، موضحا أنه تم تدشين العديد من الخدمات لهم، كالعربات الخاصة، وترجمة خطب الجمعة للغة الإشارة، وإصدارات الكتب العلمية، واللوحات الإرشادية.
كما استقبل السديس، وكيل إدارة العربات، سامي بن سعد السويهري، حيث بحث معه وسائل تطوير الخدمات التي تقدمها الإدارة، لضيوف بيت الله الحرام.
وشدد الرئيس العام، على ضرورة بذل الجهد والعطاء؛ لتقديم أرقى الخدمات لضيوف الحرمين الشريفين.

5 مراكز صحية لخدمة 9 آلاف في أبقيق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160303/Con20160303827354.htm

«عكاظ» (الدمام)
دشن مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية الدكتور صالح بن علي السلوك أمس (الأربعاء)، خمسة مراكز نموذجية للرعاية الصحية الأولية في محافظة أبقيق، تقدم خدماتها لقرابة تسعة آلاف نسمة، إضافة إلى مستودع التموين الطبي في مستشفى أبقيق العام. واطلع السلوك خلال جولته التفقدية للمنشآت الصحية في المحافظة، على سير العمل في قسم الطوارئ بالمستشفى العام، وإجراءات استقبال المرضى وآلية مرحلة العلاج، كما زار المبنى الجديد للمستشفى الذي أنجزت أعماله الإنشائية بنسبة 60%. وحث المنفذين على سرعة الإنجاز وفق المواصفات المعتمدة.
وناقش مع محافظ أبقيق محمد بن سعود المتحمي الموضوعات المتعلقة بالجانب الصحي في المحافظة وتطور الخدمات. وأكد على تقديم الخدمات الصحية المميزة للمواطنين والارتقاء بمستوى أدائها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تعتزم البدء بالقطاع الصناعي ثم الصحي وباقي القطاعات تدريجيا

«العمل» تنتهي من ضوابط تأسيس أماكن رعاية الأطفال للعاملات في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/03/article_1035287.html

رانيا القرعاوي من الرياض

علمت "الاقتصادية" أن وزارة العمل انتهت من وضع اللوائح والضوابط المنظمة لتأسيس أماكن لرعاية الأطفال للعاملات في القطاع الخاص، والبدء بتنفيذها في قطاع المصانع ثم القطاع الصحي، يليهما باقي القطاعات تدريجيا.

وقالت مي العنقري، مسؤولة في إدارة تطوير بيئة عمل المرأة في القطاع الخاص، إن وزارة العمل تنتظر أن يصل القرار الخاص بأماكن رعاية الأطفال من مجلس الوزراء لإحداث التعديلات اللازمة عليه قبل اعتماده وإلزام القطاع الخاص به.

وبينت أن نظام العمل الجديد ألغى اشتراط موافقة ولي الأمر على عمل المرأة، كما منع التمييز في الأجور بين الرجال والسيدات طالما تساوت المعايير الأخرى, لافتة إلى أن الكثير من أماكن العمل تقلل من راتب الموظفة مقارنة بالموظف لأسباب مجتمعية، على الرغم من أن هذا الإجراء مناف للضوابط التي وضعتها وزارة العمل.

وأوضحت، خلال ورشة عمل بعنوان "الحملة التثقيفية لبيئة عمل المرأة في القطاع الخاص" أقامتها وزارة العمل في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض البارحة الأولى وحضرها نحو 25 سيدة، أنه يوجد عشرة معايير حددها البنك الدولي لضمان بيئة عمل جاذبة تمثلت في الرواتب المجزية، وساعات العمل المحددة، وتطوير مهارات، وتوفير المواصلات، بجانب الضمان الصحي، وتوافر الخصوصية والاستقلالية والأمان الوظيفي، والقرب من المنزل أو توافر المواصلات.

وأشارت إلى أن اللغة الإنجليزية تعتبر من عوائق توظيف الفتيات في القطاع الخاص، مؤكدة أن عدم توفير مكان مستقل يتمتع بخصوصية وساعات العمل الطويلة، وصعوبة المواصلات من المسببات التي تقلل من جاذبية بيئة العمل في القطاع الخاص, بحسب دراسة أجراها البنك الدولي مع وزارة العمل.

وأكدت أنها تتولى مع ثلاث فتيات إدارة تطوير بيئة عمل المرأة، متمنية مشاركة باقي السيدات لهن، خاصة أن كونهن موظفات في قطاع حكومي لا يجعلهن يقتربن من احتياجات وتطلعات السيدات في القطاع الخاص, قائلة لهن نحتاج لمقترحاتكن لجعل بيئة العمل أكثر جاذبية للسيدات على ألا تكون "خيالية" أو صعبة التطبيق.

من جهتها، استعرضت شروق الخليفي المختصة بإدارة تطوير بيئة عمل المرأة قانون نظام العمل الجديد قائلة، بأن موافقة ولي الأمر على عمل المرأة لم يعد له وجود في النظام الجديد, كما يشمل النظام مواد منظمة لإجازة الوضع ووفاة الزوج, والحد الأدنى للراتب لاحتساب السعودية بسعودي في "نطاقات"، بحيث يكون راتبها 3500 ريال وفي حال كان أقل من 1500 ريال فهي لا تحتسب ضمن "نطاقات"، ولا يستفيد صاحب العمل من توظيفها.

وبينت أن وزارة العمل حددت ضوابط للاجتماع بين الموظفين والموظفات في العمل، بحيث تكون في مكان مفتوح لا يتمتع بخصوصية ولمدة معينة, موضحة أن وزارة العمل منعت تشغيل السيدات أكثر من ثماني ساعات يوميا إلا بأجر إضافي.

بإشراف "تعليم الشرقية" ويهدف للتوعية بأسلوب تربوي آمن ومتدرج

16 مدرسة تدرب طلابها على مواجهة مخاطر التحرش

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4123421

حمدان سفر - الدمام

واصل برنامج الإرشاد بالترفيه "جسمي أمانة" الذي ينظمه مكتب التعليم بالظهران لتزويد طلاب الصفوف الأولية بالمهارات الأساسية للتعامل مع مواقف التحرش عن طريق الإرشاد بالترفيه واللعب، وغرس الفكرة بأسلوب تربوي آمن ومتدرج، ببدء المرحلة الثانية للبرنامج خلال العام الدراسي الحالي من خلال وحدة التوجيه والإرشاد بمكتب التعليم.

ويشارك في المرحلة الثانية من البرنامج الإرشادي الوقائي 16 مدرسة ابتدائية، ضمن خطة البرنامج في الفصل الثاني التي بدأت من الأسبوع الأول وتستمر حتى الأسبوع السادس عشر.

ونفذ أعضاء فريق البرنامج امس الاول درسا تطبيقيا توعويا بمدرسة ابي بن ثابت بحضور مدير التوجيه والارشاد بتعليم الشرقية احمد الفريدان ومساعده سعيد القحطاني والمشرف بمكتب تعليم الظهران احمد قاسم، حيث تابعوا الدرس الذي تضمن العديد من مفاهيم التحرش الجنسي وأسبابه وطرق الوقاية منه وكيفية علاجه.

كما يتطرق البرنامج الى بعض القضايا المتعلقة بهذا المجال وتعريف الطلاب بأعضاء جسمهم المختلفة وتمكينهم من التمييز بين الاعضاء التي يسمح لنا ديننا الاسلامي بكشفها والاعضاء التي امرنا بسترها وتدريب الطلاب على التصرف الصحيح عند تعرضهم للمس.

وبرنامج "جسمي أمانة" يعد من البرامج التربوية المتميزة التي يقوم عليها عدد من المتخصصين في الجوانب التربوية وهم المرشدون الطلابيون، حيث يقدم محتوى متميزا ويطبق بطريقة حضارية تجمع بين الترفيه والتعليم والتدريب.

ويأتي تطبيق البرنامج مكملاً للبرامج التربوية الهامة والهادفة التي يتم تزويد أبنائنا بها، حيث اظهرت دراسات محلية أن الطفل من سن " 4" سنوات قد يتعرض للتحرش، وهناك دراسات تبين أن نسبة التحرش تصل إلى نسب مرتفعة لدى صغار السن من الخدم والغرباء وحتى من الأقارب، وضرورة إيضاح النقاط الهامة في جسم الطالب عبر تجسيدها على مجسمات ورقية يمنع الاقتراب منها لحساسيتها، حيث لاقت هذه الفكرة استحسان أولياء الأمور. وتم تنفيذ البرنامج في بدايته على مرحلتين مرحلة استباقية كانت مع أولياء الأمور للتوعية بالبرنامج، والمرحلة الثانية مع الطلاب المستهدفين وهم فئات الصفوف الأولية لأنها تعمل على تحقيق الهدف بوقت أقصر وجهد أقل.

ويشارك في البرنامج فريق متدرب يضم نخبة من المرشدين الطلابيين الذين يمتلكون قدرات إرشادية وروح المبادرة والحماس في العمل.

يذكر أن المرحلة الأولى من البرنامج تم تنفيذها خلال الفصل الدراسي الأول الماضي بمشاركة 14 مدرسة ابتدائية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المشكلات القانونية للاجئين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/03/article_1035301.html

بول بريتيتور

ثمة احتمال أن يواجه اللاجئون مشكلات قانونية، مثل غيرهم من الفئات المهمشة والمستضعفة الأخرى. وغالبا ما ترتبط هذه المشكلات بصورة مباشرة بتشرد ونزوح هؤلاء اللاجئين، لكنها تعكس أيضا مشكلات عامة يواجهها الفقراء وترتبط بالأسرة وبقضايا مدنية وجنائية. وكلما زادت مدة تشرد ونزوح الشخص، كان من المرجح أن تزيد المشكلات القانونية، خاصة تلك المشكلات الأقل ارتباطا بصورة وثيقة بالتشرد والنزوح، وتبدأ هذه المشكلات في إنهاك المؤسسات المحلية.
وقد أشارت وزارة العدل إلى زيادة تكدس القضايا بنسبة 84 في المائة في منطقة المفرق، و 77 في المائة في إربد، و 50 في المائة في عمّان، وهذه المناطق جميعها مناطق مكتظة باللاجئين. وقد بدأ مركز العدل للمساعدة القانونية، وهو منظمة مجتمع مدني أردنية، في تقديم خدمات المساعدات القانونية (معلومات/ توعية، واستشارات، وتمثيل من جانب محامين) للأردنيين في 2008. وفي 2011، بدأ المركز والبنك الدولي في التعاون وتجربة نماذج تقديم خدمات المساعدة القانونية للأردنيين واللاجئين. وكان البرنامج الأصلي للاجئين موجها للفلسطينيين والعراقيين. لكن الصراع في سورية جعل السوريين هم العدد الأكبر من اللاجئين، وبعدهم في الترتيب الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات رسمية للاجئين. واتسم العراقيون، وهم أحسن وضعا من الناحية الاقتصادية من غيرهم من اللاجئين، بالبطء من حيث السعي للحصول على المساعدات. وكانت الحاجة إلى خدمات متخصصة للاجئين ظاهرة بشكل سريع. وكانت هناك صعوبات ومشقة في الوصول إلى مجتمعات اللاجئين فاقت المتصور في بادئ الأمر. وكان اللاجئون يحصلون على معلومات من قنوات مختلفة عن تلك القنوات التي يحصل منها الأردنيون الفقراء على معلومات، وكانت هذه القنوات في أغلب الأحوال هي الأسرة، والأصدقاء، وأفراد المجتمع في مقابل حملات التوعية الرسمية. ولم يكن اللاجئون راغبين في الانخراط مع الكيانات الأردنية حسب تصوراتهم. وينطبق هذا الأمر تماما على اللاجئين الموجودين خارج المخيمات والذين يفضلون الابتعاد عن دائرة الضوء.
حتى يتسنى التصدي لهذا التحدي، بادر مركز العدل للمساعدة القانونية بتقديم خدمات توعية واستشارات من خلال التعاون مع منظمات مجتمع مدني أخرى وأفراد الجالية السورية. وتم تقديم خدمات التوعية والاستشارات من خلال منظمات مجتمع مدني أخرى تقدم خدمات اجتماعية للاجئين. وتمت الاستعانة بمحامين سوريين لتقديم معلومات وخدمات توعية للجالية السورية بالمجان. وكنا نستهدف توجيه هذه الخدمات في الدرجة الأولى للاجئين السوريين خارج المخيمات لذين يحصلون على قدر أقل من المساعدات مقارنة بهؤلاء الموجودين في المخيمات.
وهناك سبب آخر لصعوبة الوصول إلى اللاجئين يتمثل في أنهم يواجهون أنواعا مختلفة من المشكلات القانونية عن تلك التي يواجهها الأردنيون الفقراء، والتي غالبا ما تتطلب حلولا فريدة من نوعها. وتتيح البيانات الإدارية الأحدث عهدا من مركز العدل للمساعدة القانونية والتي تغطي 1385 قضية استشارات وتمثيل من جانب محامين للسوريين والفلسطينيين بعض الجوانب الإيضاحية. فنحو 75 في المائة من القضايا قام برفعها سوريون، وهو ما يبرز الطفرة التي شهدتها الآونة الأخيرة في جانب الطلب من هذه الجالية.
وبالنسبة للاجئين السوريين والفلسطينيين، فإن الأنواع الأكثر شيوعا من المشكلات القانونية هي قضايا قوانين الأسرة، والتي تصل نسبتها إلى 65 في المائة من جميع الحالات. وتصل نسبة القضايا القانونية الجنائية إلى 15 في المائة من القضايا، والمشكلات ذات الصلة باللاجئين 13 في المائة، والقضايا المدنية 7 في المائة. وتتشابه هذه النسب مع القضايا القانونية التي يواجهها الفقراء الأردنيون. لكن، غالبا ما يتسبب الصراع والتشرد والنزوح في إحداث ضغوط إضافية على بنية الأسرة، وهو ما ينجم عنه المزيد من المشكلات.

وفي داخل مجتمعات اللاجئين يبرز عدد كبير من المشكلات القانونية التي تواجه السوريين من بينها ما يتعلق بالزواج والطلاق ونفقة الزوجة المطلقة، وحضانة الأطفال، وذلك مقارنة بالحالات التي يواجهها الفلسطينيون. وينشأ ذلك نتيجة التضارب بين الأطر القانونية الأردنية والسورية، وحالات التشرد والنزوح على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، لا يحتاج الزواج في سورية إلى توثيق من المحكمة، بينما يتطلب الأمر ذلك في الأردن، ويلاحظ أن محاولات السوريين لإثبات العلاقات الأسرية والعائلية وهي خطوة ضرورية للحصول على أنواع محددة من الإغاثة الإنسانية تبوء بالفشل، ويؤدي ذلك إلى رفع قضايا في محاكم الأسرة في الأردن.

ــ أكثر المشكلات شيوعا لدى اللاجئين السوريين وفي الدرجة الأولى النساء الفقيرات هي الحصول على نفقة الزوجة المطلقة ونفقة الأطفال. ونفقة الزوجة المطلقة ونفقة الأطفال عبارة عن تحويلات مالية الهدف منها في الأساس هو ضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأطفال. وفي حالة عدم دفع هذه النفقة، من المرجح أن تقع الأسر المعيشية التي تعولها نساء في براثن الفقر.

ــ من المحتمل أن يواجه السوريون في الأردن مشكلات لها صلة بإثبات الزواج؛ وبصورة أساسية الزواجات التي تمت في سورية. ولهذا الأمر آثار وتبعات على الأطفال الذين يولدون حديثا الذين لا يمكن تسجيلهم على نحو صحيح دون إثبات زواج الأبوين.

ــ أكثر المشكلات شيوعا لدى المرأة السورية في الأردن هي مشكلات الطلاق، ويزداد الأمر تعقيدا عندما يظل الزوج في سورية، أو يسافر إلى بلد آخر ويهجر أسرته.

ــ من المرجح أن يواجه السوريون مشكلات قانونية تتعلق بوضعيتهم كلاجئين، وهي على وجه التحديد الحصول على وثائق تسجيلهم كلاجئين، وترحيلهم، وربما يتيح الإطار القانوني المطبق على الفلسطينيين المزيد من الأمان.

ــ المشكلات القانونية المدنية ليست شائعة لدى الجاليات السورية والفلسطينية، وتشير هذه المشكلات إلى استبعاد اللاجئين بصورة كبيرة من المشاركة في قوة العمل والمعاملات التجارية الرسمية. وتتضمن هذه المشكلات الآخذة في الظهور ما يتعلق بالسكن (النزاع بين المالك والمستأجر)، وقضايا العمل والعمال (استغلال العمال على وجه الترجيح)، والمطالبات المالية الصغيرة (التي يتعين توكيل محام فيها من قبل كل طرف من الأطراف في مقابل حسمها من خلال إجراءات مطالبات مبسطة وقليلة).

ــ ترتبط مشكلات القانون الجنائي لكلتا الجاليتين في الدرجة الأولى بالسرقة والسطو والضرب والتزوير والاعتداء. وليس من الواضح إلى أي درجة يعتبر اللاجئون ضحايا أو جناة، كما أن عدد القضايا المتورط فيها أحداث (أي صغار السن) في مقابل كبار غير محدد. وتشير الأدلة غير الموثقة إلى زيادة أعداد اللاجئين السوريين في قضايا ونظام العدالة الخاص بالأحداث.

وهناك مشكلتان قانونيتان لم تغطهما البيانات وقد يكون لهما تأثير في اللاجئين هما العنف المنزلي وزواج القاصرات. وسيظل فهم المشكلات القانونية للاجئين في غاية الأهمية. وفي حالة عدم معالجة هذه المشكلات، من الممكن أن تقوض فعالية المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تقدم للاجئين. كما يمكن أن تؤدي إلى تفاقم حدة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة فيها. وقد أظهرت الحكومة الأردنية بالفعل حنكة وبراعة في هذا الصدد ــ حيث أصدر قاضي قضاة المحكمة الشرعية فتوى تحرم فرض عقوبات مالية على اللاجئين بسبب عدم توثيق وثائق الزواج من المحكمة في سورية. وتعتبر هذه الاستجابة على مستوى السياسات خطوة في الاتجاه الصحيح.

لكن من الممكن عمل المزيد، علما أن الأردن لم يوقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، وهي النموذج الرائد لمعاملة اللاجئين، كما أن الأردن ليس لديه إطار قانوني شامل يتناول على نحو مفصل الحقوق والمسؤوليات في هذا الشأن.

الإسكان بحاجة لحَلّ بسيط وفعال ومتكامل!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4123467

د. إحسان بوحليقة

سوق العقار السعودي يتغيّر هيكلياً، والخطوات الأهم حتى الآن نتجت عن إصدار أنظمة وقرارات تتعلق بصلب أنشطة القطاع العقاري. تقليدياً، العقار لدينا كان تحت يد تجار الأراضي. لكن تلك كانت مرحلة وسيطة، فقبلها كانت الأرض متاحة لمن يرغب البناء، كل ما عليه أن يذهب للبلدية ويشتري قطعة أرض. كان سعر المتر بريال وربما أقل، ما أذكره أننا عندما انتقلنا من منزل الوالد -رحمة الله عليه- في الرفعة (وسط الهفوف) إلى حي الملك فيصل، كانت الأراضي في تلك النواحي تشترى من البلدية، بمساحة في حدود 400 متر مربع للقطعة. في تلك الفترة، لم يكن النقص في الأرض بل في التمويل، فأنشئ صندوق التنمية العقارية. فكان المواطن يذهب للبلدية فيشتري أرضاً (المتر بريال) ثم يقدم طلباً لصندوق التنمية العقارية ليحصل على قرض لبناء مسكن. وكان سائداً أن يسكن المالك في الدور الأرضي، ويؤجر الشقتين العلويتين، وبذلك ليس فقط أنه لا يدفع إيجاراً، بل أصبح مالكاً يُحصل إيجاراً لشقتين، إيجار إحداهما يذهب لسداد قرض صندوق التنمية العقارية، والآخر يدخره المالك أو «يكشت» به!

كان الحل مثاليا، كونه بسيطا وفعالا ومتكاملا؛ فصيغته لا تعقيد فيها، «جب أرض وخذ قرض»، و «جياب» الأرض كان متيسراً وفي المتناول، وكذلك الحصول على قرض كان يُقرّ دون تأخير، ويدفع على دفعات تتماشى مع إنجاز البناء. وكان فعالاً، فقد قضى على نقص السكن في ذلك الوقت، والحاجة للتوسع الحضري، وكان متكاملاً باعتبار أنه حل المشكلة من جانبيها؛ فالحكومة عندئذ وضعت حلاً ناجعاً لنقص السكن وارتفاع الإيجارات، وفي المواطن أصبح مالكاً لمنزله دون تكلف.

منذ تلك الأيام حتى الآن انقضت أربعة عقود أو نحوها، تآكلت خلالها بساطة الحل وفاعليته وتكامله، فأصبح ذكرى جميلة نتحدث عنها، والسبب عدم مواكبة الحل للتطورات التي حدثت والتي ليس أقلها نمو السكان؛ فقد أخذ عدد الأسر يتنامى في حين أن الأراضي تشح فيرتفع سعرها وموارد الصندوق تقل وتضمحل.

الآن، يكابد المجتمع وصولاً لحل جديد، بعد أن دفعنا جميعاً ثمناً باهظاً نتيجة لتركنا للحل البسيط الفعال المتكامل يموت صَبراً! تركناه فأصبحت الأراضي ليست في متناول متوسط الدخل، وحتى إن تمكن بطريقة أو بأخرى من امتلاك أرض فالصندوق العقاري لن يقدم له قرضاً، بل سيقول له: تعال بعد عشر سنوات ونشوف! فتراكمت الطلبات فوق الطلبات وأصبحنا أمام ظاهرة تدني امتلاك السعوديين لمساكنهم!

نحن بحاجة إلى حل من شقين: الشق الأول، على الحل أن يتعامل مع الطلب (المُحبَط والمكبوت) المتراكم لسنوات (suppressed demand). وببساطة فـ «الطلب المكبوت» هو أشبه ما يكون بالحالة عندما تحبس الماء خَلفَ سَدّ ثم تطلقه. لحظة انطلاقه سيحدث أشبه ما يكون بالاندفاع، لكن ذلك لن يستمر طويلاً، بل ما يلبث أن يعود الماء لتدفقه المعتاد. وهكذا، فالشق الأول من الحل عليه أن يستوعب ويلبي «الطلب المكبوت»، من خلال توفير سِعَة كبيرة تتاح مباشرة وتوضع في متناول المواطن بما يمكنه من الحصول على سكن ببساطة وفاعلية وتكامل.

أما الشق الثاني، فهو إيجاد حل مستقر. ويبدأ العمل به بعد تلبية الطلب المتراكم، من خلال توفير سعة تلبي التنامي الطبيعي للطلب على السكن من قبل المواطنين الراغبين والمستحقين.

ما الذي حققناه حتى الآن مهم لكنه غير كاف، فقد صدرت أنظمة غاية في الأهمية لكن أثرها لم يتبين كاملاً حتى الآن؛ فما تأثير التمويل العقاري من خلال تفعيل آليات الرهن وتمويله؟ ما زال التمويل شحيحاً ومكلفاً، وما زالت الأرض ليست في المتناول. تذكروا أننا نتحدث عن حل «بسيط وفعال ومتكامل»، وما زالت سوقنا المالية خارج نشاط التمويل العقاري، وما زالت البنوك التجارية هي من يُمارس التمويل العقاري، وما زال نشاط التطوير العقاري لا يحظى بدعم لزيادة سعته على

حقوق الإنسان في الصحافة

توفير المساكن، وما زلنا نتحدث عن المسكن الاقتصادي وأهمية زيادة المعروض من وحداته لكننا حتى كتابة هذه الأسطر –فيما أعلم- لم نوفر منها ما يحقق تقابلاً بين العرض والطلب.
هناك جهود حثيثة وجادة، لكن لا يبدو أنها ضمن إطارِ محدد وسياقٍ واحد يؤديان إلى حلٍ بسيطٍ وفعالٍ ومتكامل يتعامل مع الطلب المكبوت ابتداء وبعدها مع وتيرة الطلب المستقر بعد ذلك. ولذا، تجدنا حالياً نتجادل عند كل منعطف يتصل بالإسكان؛ حول الأرض، وحول القرض، وحول الرهن، وحول التمويل، وحول الدفعة الأولى، وحول دور البنوك ودور السوق ودور المطورين العقاريين، بل وحتى حول القرض المُعجل وأن تكون قيمة القرض متغيرة تبعاً لحال المُقترض.
لن يوقف هذا الجدل إلا حل بسيط وفعال ومتكامل. عطونا إياه، جعل أبوكم في الجنة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/14280234

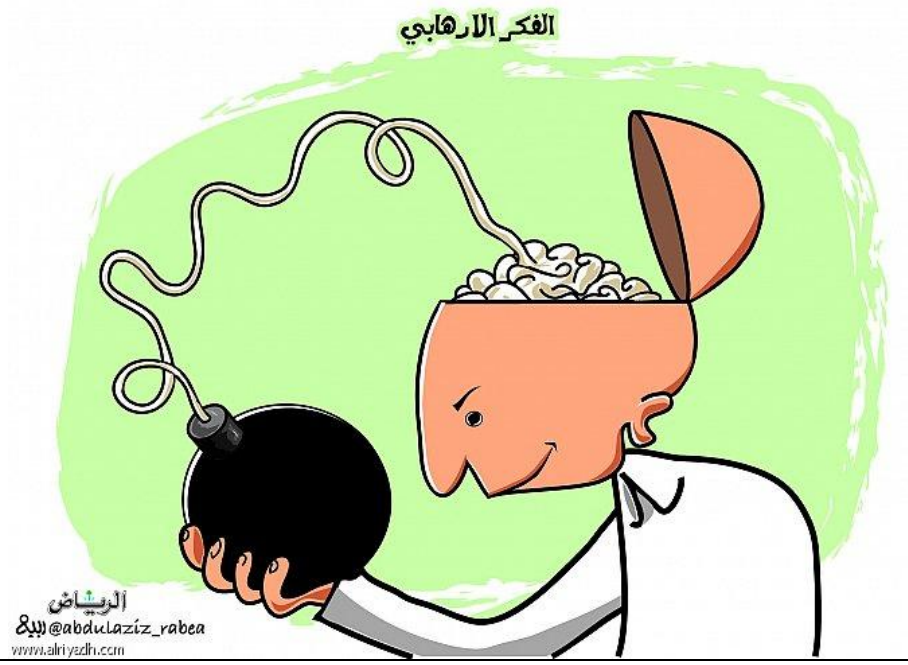

المصدر: جريدة الرياض الخميس 24 جماد اول 1437هـ - 3 مارس 2016م

http://www.alriyadh.com/1134066